فضل الله (المصدر نفسه، ٢٥/٥/١٩٨٧).

والطرف الثالث في المعادلة اللبنانية، كان حركة «أمل» التي أيدت الالغاء، وتحفظت من مساواته باتفاق ١٧ أيار (مايو) الموقع مع اسرائيل. فقد قال عضو المكتب السياسي لـ «أمل»، داوود داوود: «اننا أساساً من المعارضين لاتفاق القاهرة، لأنه أدى الى نشوء دويلات فلسطينية ضمن الدولة اللبنانية... ومع معارضتنا له، فاننا ننتقد الطريقة التي أخرجت بها عملية الغائه عبر مجلس النواب؛ اذ لم يكن جائزاً الغاؤه واتفاق ١٧ أيار [مايو] في آن معاً، بحيث بدا وكأن هناك مساواة بين الاتفاقين، برغم ان الأول اتفاق بين أطراف عربية، أما الثاني فهو اتفاق اسرائيلي الشكل والمضمون، جرى... تحت سطوة الاحتلال. لذا، لم تكن جائزة مساواة ما هو عربي بما هو اسرائيلي» (المصدر نفسه). ويتقاطع موقف «أمل» هذا، مع موقف منظمة «الصاعقة» التي ترعاها سوريا. فقد صرح ناطق مسؤول باسم الصاعقة، بـ «ان ياسر عرفات، وبالاتفاق مع فيليب حبيب، قد قاما بالغاء اتفاق القاهرة، [في] اثناء الحصار الصهيوني لبيروت... [و] اننا في منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة، نتمسك باتفاق دمشق الذي وفر لجماهيرنا الفلسطينية في لبنان أمنها وضمانتها وعيشها الكريم، ووضعها في ممارسة جميع أشكال النضال، وفي المقدمة الكفاح المسلح لاستعادة حقها المغتصب في فلسطين... [و] ملاحظاتنا على الغاء اتفاق القاهرة في المجلس النيابي اللبناني ان الغاءه قد تم مع الغاء اتفاق ١٧ أيار [مايو]... وبرأينا، لا يجوز ان يوضع اتفاق القاهرة... بنفس السوية مع اتفاق ١٧ أيار [مايو] الذي تم ابرامه مع العدو الصهيوني وباشراف الولايات المتحدة الاميركية» (المصدر نفسه ، ٢٦/٥/١٩٨٧). وتقاطُع موقفي «أمل» المدعومة من سوريا، والصاعقة التي ترعاها سوريا، أيضاً، يشي بأن سوريا قد أعطت الضوء الأخضر لالغاء اتفاق القاهرة.

تقاطع مصالح

تكاد تجمع الآراء والتعليقات كافة حول قرار لبنان بالغاء اتفاق القاهرة على أن عوامل اقليمية ودولية وجدت لها مؤيدين داخل لبنان، قد أدت الى اتخاذ خطوة الالغاء؛ كما ان عوامل مشابهة أدت، في حينه، الى عقد ذلك الاتفاق. فقد وصف مسؤول لبناني سابق قرار الالغاء بقوله: «انه قرار لا يقل خطورة وتأثيراً عن قرار التصديق على الاتفاق نفسه... قبل حوالى ١٨ سنة... ان مصدر الخطورة ليس ' الالغاء' نفسه... بل من ' التوقيت' الذي تم فيه الالغاء والذي يشير الى ان رغبات عربية ودولية هي التي كانت الدافع الرئيسي اليه... تماماً مثلما كانت رغبات عربية ودولية هي الدافع الأساسي لعقده» (التضامن ، لندن، العدد ٢١٦، ٣٠/٥/١٩٨٧، ص ١٢). وقال رئيس الحكومة اللبنانية بالوكالة: «ان قرار الالغاء الذي باغت الجميع هو جزء من صفقة التسوية الدولية التي توضع الآن للبنان والمنطقة» (المصدر نفسه). ويقول أحد المراقبين: «مثلما أن عَقْد الاتفاق لم يتم بفعل ارادة لبنانية، وانما بفعل ارادة الدولة العربية الأولى آنذاك، ونعني بها مصر، فان الغاء الاتفاق يتم تحت مظلة التجارب التي يقوم بها الحكم السوري في لبنان من أجل ايجاد وضع مستقر يكون لهذا الحكم فيه مكانة الطرف الأكثر رعاية... ولن تكون [خطوة الالغاء] أكثر من محاولة جديدة للامساك بالورقة الفلسطينية قبل ان ينعقد المؤتمر الدولي... وذلك ان اتفاق القاهرة، ومعه اتفاقية ملكارت، يشكلان مكسباً مهماً لـ م.ت.ف... وهما مكسب على أساس انهما الطريق الى العودة اذا جاءت الفرصة المناسبة» (فؤاد مطر، المصدر نفسه ، ص ٣). وسوريا ترى ضرورة فصل القضية اللبنانية عن قضية الشرق الاوسط، «اذ بطيّ الملف اللبناني تكون سوريا قد تفرغت كلياً لما هو أهم بكثير، أي اعداد نفسها على مختلف الصعد لمواجهة ما قد يحدث، وبخاصة ما يتعلق بالقضية القومية الكبرى، قضية فلسطين» (البعث ، دمشق، ١٨/٦/١٩٨٧). ومع ان سوريا لم تتخذ موقفاً معلناً من خطوة الالغاء، الا ان ممارساتها تشي بأنها خلف تلك الخطوة. فمن بين أسس المصالحة، التي رعتها دمشق، بين جنبلاط وبري، تمهيداً لاقامة جبهة الاتحاد والتحرير، التي أُعلن عنها في دمشق، ورد وجوب العمل على «استعادة اللحمة الأخوية والنضالية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، ورفض النهج الذي كان متبعاً قبل العام ١٩٨٢ تحت غطاء اتفاق القاهرة، ورفض حالات التمسك بذلك الاتفاق» (المستقبل ، باريس، العدد ٥٤٠،